

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين سيما خليفة الله في الأرضين، واللجنة الدائمة على أعدائهم أجمعين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

(٤)

منطلقات خمسة في مبحث حجية الظن

وبتفصيل أكثر: فإن من الممكن ان نبحت عن حجية الظن على مستويات خمسة، أو من منطلقات خمسة^(١):

المنطلق الأول: أقوائية الاحتمال في الظن.

المنطلق الثاني: أكثرية إصابته للواقع.

وعلى كلا الوجهين فإن الظن بنفسه يقتضي المحركة، وهو المعنى الرابع للحجية، كما انه كاشف نسبي وناقص عن الواقع، كما ان الواقع منكشف به.

أقوائية الاحتمال في الظن

أما أقوائية الاحتمال في الظن، فهو بديهي لأن الفرض انه ظن، وقسيمه وهو الوهم هو الأضعف احتمالاً، والاحتمال محرّك فكيف مع كونه أقوى؟ واعتبر ذلك من حالك إذا كنت في امتحان^(٢) وسألت سؤالاً ولم تعلم الجواب الصحيح لكنك احتملت انه كذا بنسبة ٨٠% وهو المسمى بالظن، ألا ترى انه كاف في محركتك للإجابة به ما دمت غير عالم بالجواب وما لم يطم ظن أقوى^(٣) على جواب آخر؟ وليس مرجع هذا إلى دليل الانسداد، كما سيأتي.

وكذلك إذا وضعت في الصحراء وظننت ان هذا هو الطريق، بل سبق انك لو احتملت ان هذا هو الطريق أو هذا هو الجواب بنسبة ٣٠% مثلاً فانه محرّك اقتضائي بنفس النسبة، وهو كاشف ناقص كذلك.

غالبية الإصابة في الظن:

وأما غالبية الإصابة وأكثرية المطابقة في الظنون، فلا شك فيها في الظنون المتعارفة، كالظن الحاصل من خبر الثقة والظواهر، دون مثل ظن الوسواس والشكّك وظن الساذج جداً البسيط غايته من الناس ودون مثل من يتبع الطرق الشاذة غير العقلانية كالأحلام والكف والفتجان؛ فان ظن أمثال هؤلاء ليس غالب المطابقة، والذي يدل على غالبية مطابقة الظنون المتعارفة لدى الناس للواقع وأكثرية إصابتها هو البرهان الإيّي إذ نكتشف من ارتكاز العقلاء وبنائهم عليها كونها غالبية المطابقة وإلا لما بنوا عليها؛ ألا ترى مثلاً ان خبر الثقة غالب المطابقة ولولا ذلك لما بنوا على حجيته؟ وأما استكشافهم غالبية المطابقة فقد يكون بالاستقراء المعلن وقد يكون ارتكازاً فطرياً كما لا يبعد فان الإنسان مفطور على حجية الظواهر وخبر الثقة الضابط وغير ذلك ولذلك لو خلي وطبعه لمشى على ضوءها.

وبعبارة أخرى: الفطرة دليل على غالبية مطابقة خبر الثقة الضابط للواقع، فاننا ندرك ذلك بفطرتنا حتى من دون ملاحظة

بناء العقلاء وعدمه.

(١) لأن بعضها متداخل فالمنطلق أولى.

(٢) من غير فرق بين امتحان المدرسة والجامعة أو الحوزة أو امتحان الالتحاق بشركة أو غير ذلك.

(٣) أي نوعي، إذ لا يعقل تعارض ظنين شخصيين في أمر واحد، بالفعل.

غالبية مطابقة الظنون، حتى في أحكام الشارع

لا يقال: لا يعلم حال أحكام الشارع، والكلام فيه، فلعله يرى عدم غالبية إصابة الطرق العقلائية، لأحكامه، خاصة وان ملاكاته مجهولة لنا فلعل له طرقاً خاصة إليها؟

إذ يقال: يستكشف ذلك من إمضائه، ويكفي في إمضائه سكوته وعدم الردع فان الأصل في الشارع ان يمضي على الطرق العقلائية فإذا لم يكن أحدها حجة وكاشفاً غالبياً عن الواقع، بحسب علمه المحيط، كالقياس مثلاً، زدع عنه فإن لم يردع دل على الإمضاء، كما فصلناه في بحث سابق.

وبذلك نستكشف الرابط بين المنطلق الأول والمنطلق الثاني وهو ان الأول جسر إلى الثاني وكاشف عنه أي ان اقوائية الاحتمال الحاصلة في الظن طريق لاكتشاف اقوائية المطابقة للواقع، فيه.

حجة الظن بنحو القضية الحقيقية

المنطلق الثالث: القضية الحقيقية، وقد ظهر بما مضى في المنطلق السابق ان الظن حجة، أي محرك وكاشف، بنحو القضية الحقيقية وهي ما ثبت فيها الحكم لموضوعه في حد ذاته أي ما ثبت فيه الحكم على العنوان فيكون، بالمآل، عاماً للأزمة الثلاثة والأفراد المحققة والمقدرة، وأولى منه ما لو عرّفناها بانها ما ثبت الحكم لموضوعه، أي لأفراد موضوعه، في الأزمنة الثلاثة عكس ما ثبت في أحد الأزمنة الثلاثة فانه قضية خارجية، بل على التعريف الأول فان الخارجية ما ثبت فيها الحكم على الأفراد وإن عم الأزمنة الثلاثة والأفراد المحققة والمقدرة إذ ملاك الحقيقية على الأول ثبوت الحكم للطبيعة وإن كانت كمرآة للأفراد لا للأفراد الموجودة أو المفترضة الوجود في أحد أو جميع الأزمنة. فتأمل

ولا فرق بين كليّ الظن ومصادقه

لا يقال: ما ذكر في المنطلقين الثاني والثالث إنما يصح فيما لو لوحظ الظن بذاته ككلي طبيعي فانه غالب المطابقة بنحو القضية الحقيقية دون ما إذا لوحظت أفراد الظن ومصاديقه كظن هذا في هذا الأمر الخاص، فانه لا يعقل ان تكون فيه أكثرية الإصابة لأنها إنما تكون في متكثر الأفراد (أي الطبيعي ذو الأفراد الكثيرة فيقال انه أغلي الإصابة) دون المصادق والفرد الواحد؟ بعبارة أخرى: هذا الظن، أي الظن المصادقي، اما مطابق أو غير مطابق، فأمره من حيث المطابقة دائر بين الوجود والعدم فلا يعقل ان يقال انه غالي المطابقة؟

إذ يقال: كلا، إذ الحال في الفرد الواحد كذلك فانه وإن لم يصدق عليه انه غالي المطابقة لكنه يصح فيه ان يقال ان احتمال مطابقته للواقع أقوى من قسيمه؛ لفرض انه ٨٠% مثلاً وقسيمه، وهو نقيضه أو ضده وهو الوهم ٢٠%. والحاصل: إذا كان الموضوع المبحوث عنه هو طبيعي الظن قلنا انه أكثرية الإصابة، وغالي المطابقة، وإن كان الموضوع هو الظن الشخصي للمكلف بالأمر الجزئي قلنا ان احتمال مطابقته للواقع غالب على احتمال مخالفته له، ولا نقول انه غالي الإصابة، وكلا الأمرين (غالبية المطابقة وغلبة احتمال المطابقة) ملاك بنظر العقلاء للزوم الإتيان ومحرك لدى العقل، فذلك هو مقتضى ذات الظن، كلياً لاحظناه أو جزئياً، وبناء العقلاء عليه. وللبحث تنمة بإذن الله تعالى.

وصلى الله على محمد واله الطيبين الطاهرين

قال الإمام الجواد (عليه السلام): «لَنْ يَسْتَكْمَلَ الْعَبْدُ حَقِيقَةَ الْإِيمَانِ حَتَّى يُؤَثِّرَ دِينَهُ عَلَى شَهْوَتِهِ وَ لَنْ يَهْلِكَ حَتَّى يُؤَثِّرَ شَهْوَتُهُ

عَلَى دِينِهِ» (كشف الغمة: ج ٢ ص ٣٤٨).